العنوان: قرينة الاختصاص عند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم

المصدر: مجلة العلوم الشرعية - جامعة القصيم (السعودية)

المؤلف الرئيسي: المخيال، أحمد عبدالله عيد

المجلد/العدد: مج10, ع1

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2016

الشهر: أكتوبر / محرم

الصفحات: 47 - 92

رقم MD: 820358

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

قواعد المعلومات: ACI, IslamicInfo

مواضيع: الأحاديث النبوية، الجرح والتعديل، علم علل الحديث، ابن أبي حاتم، عبدالرحمن بن محمد، ت. 327 هـ

رابط: http://search.mandumah.com/Record/820358

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (١٠)، العدد (١)، ص ص ٤٧-٩٢، (محرم ١٤٣٨هـ/أكتوبر ٢٠١٦م)

قرينة الاختصاص عِند المحدثين وتطبيقاتها في علل ابن أبي حاتم

د. أحمد عبدالله عيد المخيال
قسم التفسير والحديث، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

ملخص البحث. حاولت هذه الدراسة التعرف على قرينة من القرائن المهمة في علم علل الحديث وفي الترجيح بين الروايات المختلفة على شيوخ الرواة المكثرين وهي قرينة اختصاص الراوي بروايته عن شيخ، أو عن أهل بيته أو بلده، وغير ذلك.

حيث إن الاهتمام بهذه القرينة يعطي المرء قوة وملكة في تعليل الحديث والترجيح عند الاختلاف.

كما ساهم هذا البحث في التعرف على إمام حافظ وهو الإمام ابن أبي حاتم الرازي، والتعرف على تطبيقات النقاد الذين نقل عنهم لهذه القرينة في كتابه علل الحديث.

وظهر من خلال البحث أنَّ القرائن التي يستعملها نقاد الحديث في الترجيح بين الروايات المختلفة كثيرة ومتنوعة.

كما أن القرينة التي تضمنتها هذه الدراسة قد اعتمدها ابن أبي حاتم والعلماء الذين نقل عنهم في الترجيح.

وظهر من خلال البحث أن هذه القرينة لا يؤخذ بها على إطلاقها، فإنه يُرجِّح بها ما لم تعارض بما هو أقوى منها.

والإشارة إلى قرينة اختصاص الراوي بالرواية عن شيخه أو عن أهل بلده من الأهمية بمكان في الترجيح بين الروايات المختلفة، لاسيما أنني لم أجد من جمع مادتها المنثورة في كتب العلل وكيف كان للأئمة دورٌ في ترجيح بعض الروايات على بعض بهذه القرينة.

الكلمات الدّالة: قرينة اختصاص، محدثين، علل الحديث، ترجيح.

المقدمــة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإن أفضل العلوم وأجلها ما كان متعلقاً بكلام الله ورسوله ﷺ حيث عليهما مدار أحكام الشريعة الإسلامية في كافة شؤون الناس وأحوالهم.

ويُعد علم علل الحديث من أهم فنون السنة ومن أدقها، إذ من خلاله يحصل جمع الطرق واستيعاب الرواة ومعرفة أحوالهم عند الاختلاف، ومن ثَمّ الحكم على الأحاديث تمهيدا لاستنباط الأحكام الشرعية من الثابت منها فهو الجانب العملي لعلم الحديث ومصطلحه.

ولا يخفى مدى أثر معرفة طريقة الأئمة النقاد في الحكم الدقيق على الرواة والأحاديث؛ لذا فإن الباحث بحاجة إلى معرفة القرائن المرجحة التي يستدل بها هؤلاء النقاد على ترجيح أحد وجوه الخلاف على غيرها حتى يتمكن من الخلوص إلى أدق النتائج في الحكم على الرواة ومروياتهم وفق المنهج العلمي المعتبر.

وهذه القرائن لم تزل مبثوثة في ثنايا كلام هؤلاء الأئمة على الرواة وأحاديثهم المعلولة في كتب العلل[(١)].

ومن القرائن المهمة التي بُني عليها علم العلل في الترجيح بين الروايات المختلفة على شيوخ الرواة المكثرين قرينة اختصاص الراوي بروايته عن شيخ، أو عن أهل بيته أو بلده، وغير ذلك.

والاهتمام بهذه القرينة يعطي المرء قوة وملكة في تعليل الحديث والترجيح عند الاختلاف، دون كثير عناء أو جهد، قد يبذله من جَهُل ذلك.

---

(١) انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح، أ د. عبدالعزيز بن صالح بن إبراهيم اللحيدان، ص ٨.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث على بيان قضيّة ترجيح الإعلال في الحديث النبوي بقرينة اختصاص الراوي بمن يروي عنه وأثر هذا الاختصاص، وبيان موقف العلماء منها من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم.

حدود البحث

إنّ الإمام الحافظ ابن أبي حاتم من الأئمة الذين كان لهم دورٌ رائد في إبراز الأخطاء والأوهام التي وقع فيها الرواة، وكيف وقعوا فيها، وما هي القرائن التي استعملها الأئمة في الترجيح بين الروايات المختلف فيها من خلال سؤالاته لأبيه وأبي زرعة وما ينقله عمن سبقهما.

فهو يُعد ممّن طبّق هذا الجانب في الترجيح بين الروايات من خلال كتابه "علل الحديث" فقد كان له الأثر البالغ في إثراء الدراسات الحديثي.

لذلك فقد اعتمدتُ في إعداد هذا البحث على كتاب "علل الحديث" لابن أبي حاتم في تطبيقه لقرينة الاختصاص، فقمت باستقراء الكتاب وبيان عمل ابن أبي حاتم في تطبيقه لهذه القرينة في الترجيح بين الروايات من خلال كتابه المذكور(٢).

منهج البحث

سرتُ في هذا البحث وفق ما يلي:

---

(٢) اعتمدت في كتاب علل الحديث على طبعة دار الفاروق الحديثة بتحقيق: أبو يعقوب نشأت بن كمال المصري، وقد استفدت من الطبعة التي حققها جماعة من المحققين، وأشرف عليها د. سعد الحميد.

١ - الاستقراء: قمتُ بتتبع كتاب ابن أبي حاتم لتحديد قرينة الاختصاص فقرأت الكتاب قراءة المتفحص، مع مراعاة ما يحتاجه المقام من عمل غيره من الأئمة.

٢ - التحليل: أُفسّر كلام من ينقل عنه ابن أبي حاتم، ثم أدعمه بكلام غيره من الأئمة، كما أبيّن سبب اختصاص الراوي.

٣ - اقتصرتُ في التطبيق على ما يُفيد صحة الاستدلال بالقرينة، دون الإطالة ببيان تفاصيل الأقوال مكتفيًا بما يترجّح في خلاصة حاله مع العزو إلى المصادر التفصيلية.

٤ - اقتصرتُ في تخريج الأحاديث على ما يحقق الغرض من المثال.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة.

أما المقدمة: فقد بينتُ فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياره، ومنهجي في بحثه، وخطة البحث.

التمهيد في تعريف قرينة الاختصاص لغة، ومقصود المحدثين بها.

المبحث الأول: اختصاص الراوي بشيخ معين وتطبيقه في علل ابن أبي حاتم.

المبحث الثاني: اختصاص الراوي بأهل بلدة معينه وتطبيقه في علل ابن أبي حاتم.

الخاتمة وفيها أهم النتائج.

الدراسات السابقة

١ - قواعد العلل وقرائن الترجيح، فضيلة الأستاذ الدكتور: عادل عبدالشكور الزرقي، وأصل هذا الكتاب جزء من رسالة "دكتوراه" في الحديث وعلومه، مقدمة إلى كلية أصول الدين، بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض.

٢ - القرائن وأثرها على الترجيح عند ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل، للطالب/ أمين محروس، رسالة ماجستير، جامعة إب باليمن، وهذه الرسالة لم أقف عليها كاملة ولكنني اطلعت على منهجه فيها وبعض نتائجه فيها فعلمتُ أنه لم يستوعب الأمثلة فقد صرّح في منهجه أنه اقتصر على مثالين لكل قرينة في الغالب، وقد يذكر مثالاً واحداً للقرينة وذلك عند عدم وجود غيره

ولعلّ ما كتبه أ د. عادل الزرقي يُعدّ إشارة منه حفظه الله للباحثين لتوسيع دائرة البحث حول هذه القرينة، وهذه القرينة قد تتبعتُ تطبيقاتها عند ابن أبي حاتم في كتابه العلل فوجدتها بلغت (١٥) خمسة عشر موضعًا، ولا أعرف أحدًا سبقني إلى دراسة هذا الموضوع على هذا النحو.

التمهيد: في تعريف قرينة الاختصاص لغة، ومقصود المحدثين بها، وأسبابه، وألفاظه

تعريف القرينة لغة

فَعِيلة بمعنى مفعولة من الاقتران والمصاحبة، قال ابن فارس: (قرن، القاف والراء والنون أصلانِ صحيحان، أحدهما: يدلُّ على جَمعِ شيءٍ إلى شيء، والآخَر شيءٌ ينْتَأ بقُوّة وشِدّة.

فالأوّل: قارنتُ بين الشَّيئين. والقِران: الحبلُ يُقرَن به شيئانِ. والقَرَن: الحَبْل، والقِرْن: قِرنُك في الشَّجاعة. والقَرْن: مثلُك في السِّنِّ.

والأصلُ الآخر: القَرْن للشّاةِ وغيرها، وهو ناتئ قويّ)[٣].

القرينة في اصطلاح المحدثين:

قال الجرجاني: أمر يشير إلى المطلوب [٤].

وهي أمارات تغلب على ظن الناقد تَحْمِله على الترجيح في حكمه على الراوي والمروي، ولا تجري على قانون واحد. وهي إما ظاهرة أو خفية، وقد تكون مادية أو معنوية [٥].

وقد عرّف شيخنا أ د. أحمد معبد عبدالكريم القرينة بقوله: (والمراد بالقرائن: ما يدل على المراد دون تصريح، وذلك مما يكون له تعلّق مباشر أو غير مباشر، من الألفاظ أو الإشارات التي تؤثّر في توجيه دلالة اللفظ أو العبارة المستعملة في بيان درجة حديث الراوي، أو بيان حاله جرحًا وتعديلًا)[٦].

وقيل: الأمر الذي يصرف الذهن عن المعنى الوضعي إلى المعنى المجازي. وقيل هي: ما يدل على المراد من غير أن يكون صريحًا فيه.

والقرينة هي السبب المؤيد لترجيح الراوي على غيره كما سيأتي في الأمثلة، وهذا الأمر يكثر في حديث الثقات، حيث يترجح العمل بالقرينة دون النظر إلى مجرد حال الراوي الذي رُدت روايته [٧].

---

(٣) معجم مقاييس اللغة، مادة قرن ٥ / ٧٦.

(٤) التعريفات ص١٧٤.

(٥) قرائن الترجيح وقواعد التصحيح موازنة بين الفقهاء والمحدثين، الأستاذ الدكتور عبد القادر المحمدي، ص٢.

(٦) ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بيان الإفراد، والتكرير، والتركيب، ودلالة كلٍ منها على حال الرّاوي والمرويّ. لشيخنا أ د. أحمد معبد عبدالكريم. ص ٢٢.

(٧) انظر: قرائن ترجيح التعديل والتجريح، دراسة نظرية تطبيقية، أ د. عبد العزيز اللحيدان ص ١٥ — ٢٠.

تعريف الاختصاص لغة

خصص: خَصَّهُ بِالشَّيْءِ يخُصّه خَصّاً وخُصوصاً، واخْتصّه: أَفْرَدَه بِهِ دُونَ غَيْرِهِ. وَيُقَالُ: اخْتصّ فلانٌ بالأَمر وتخصّصَ لَهُ إِذا انْفَرَدَ، وخَصّ غيرَه واخْتصّه بِبِرِّهِ[٨].

تعريف قرينة الاختصاص اصطلاحاً

مما سبق يتبين أن قرينة الاختصاص معناها عند المحدثين: وجود سبب يؤيّد ترجيح رواية الراوي على غيره بسبب ملازمة الراوي لشيخه وضبطه لمروياته وخبرته بها أكثر من غيره إمّا لملازمته به أكثر من غيره أو لأجل أنه من أهل بلده، ويُعبّر عن هذا باختصاصه بشيخه وصحبته له، أو قولهم: هو من أهل بلده كما سيأتي من خلال أمثلة هذا البحث.

والعمل بالقرائن في الترجيح يكاد يكون ممّا اتفق عليه عند النقاد، وإن اختلف التطبيق العملي عندهم من حيث الترجيح بقرينة أو أكثر يراها الناقد.

وعلى ضوء ما تقدّم فقد قسم ابن المدينيِّ والنَّسائيُّ أصحاب نافع تسع طبقات مع اختلافهم في ذكر رواة كل طبقة، كما قسم النَّسائي أصحاب الأعمش سبع طبقات[٩].

قال الإمام مسلم: (والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم، على أن أثبت الناس في ثابت البناني، حماد بن سلمة.

كذلك قال: يحيى القطان، ويحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وغيرهم من أهل المعرفة.

---

(٨) لسان العرب، لابن منظور ٧ / ٢٤ باختصار.

(٩) انظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح، أ د. عادل الزرقي. ص ٧٠.

وانظر: الطبقات، للنسائي، ص ٧٨، وشرح العلل، لابن رجب ١ / ١٠٤ – ١٠٥، ومعرفة أصحاب الأعمش، أ د. محمد بن تركي التركي، دار العاصمة.

وحماد يُعد عندهم، إذا حدث عن غير ثابت، كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحيى بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم، فإنه يخطئ في حديثهم كثيراً.

وغير حماد في هؤلاء أثبت عندهم، كحماد بن زيد، وعبد الوارث، ويزيد بن زريع وابن علية.

وعلى هذا المقال الذي وصفنا عن حماد، في حسن حديثه وضبطه عن ثابت، حتى صار **أثبتهم فيه**، جعفر بن برقان، عن ميمون بن مهران ويزيد بن الأصم **فهو أغلب الناس عليه**، والعلم بهما وبحديثهما. ولو ذهبت تزن جعفراً في غير ميمون وابن الأصم، وتعتبر حديثه عن غيرهما، كالزهري وعمرو بن دينار وسائر الرجال لوجدته ضعيفاً رديء الضبط، والرواية عنهم). [١٠]

قال ابن القيِّم في تقرير قاعدة هذه القرينة: (ولا تنافي بين قول من ضعَّفه وقول من وثَّقه؛ لأنَّ من وثقه جمع بين توثيقه في غير الزُّهري وتضعيفه فيه، وهذه مسألة غير مسألة تعارض الجرح والتَّعديل، بل يظنُّ قاصر العلم أنها هي، فيعارض قول من جرَّحه بقول من عدَّله، وإنَّما هذه مسألة أخرى غيرها وهي **الاحتجاج بالرَّجل فيما رواه عن بعض الشُّيوخ وترك الاحتجاج به بعينه فيما رواه عن آخر**، وهذا كإسماعيل بن عيَّاش، فإنه عند أئمَّة هذا الشَّأن حجَّة في الشَّاميين أهل بلده وغير حجَّة فيما رواه عن الحجازيين والعراقيين وغير أهل بلده.

ومثل هذا تضعيف من ضعَّف قبيصة في سفيان الثَّوريِّ واحتجَّ به في غيره كما فعل أبو عبد الرحمن النَّسائي.

---

(١٠) التمييز، لمسلم بن الحجّاج. ص ١٩٥.

وهذه طريقة الحذاق من أَصحاب الحديث أطباء علله **يحتجُّون بحديث الشَّخص عمن هو معروف بالرِّواية عنه وبحفظ حديثه وإتقانه وملازمته له واعتنائه بحديثه ومتابعة غيره له ويكون حديثه نفسه عمَّن ليس هو معه بهذه المنزلة)**[11].

ومن ذلك الاختصاص ما يعتبره المحدثون بأنه أهل البلد المعتمدين في الراوي هم أعلم به من غيرهم إلا إذا خُولفوا بقرينة أقوى منها كأن يشتهر أهل البلد بالتشدد في الجرح، أو تكون بين الناقد وبلديه مشاحنة، أو ينتقل الراوي في آخر حياته إلى بلد آخر، قال علي بالحسين بن الجُنيد: (كان أحمد وابن معين يقولان في شيوخ الكوفيين ما يقول ابن نُمير فيهم)[12]، قال الذهبي: (عني: يقتديان بقوله في أهل بلده)[13].

وقال أبو زرعة الدمشقي: (سمعت أحمد بن حنبل، يُسأل: من الثبت في نافع: عبيد الله، أم مالك، أم أيوب؟ فقدّم عبيد الله بن عمر، وفضّله بلقي سالم والقاسم، وقال: هو من أهل البلد، يريد أن أهل البلد أعلم بحديثهم)[14].

وقال حمّاد بن زيد: (كَانَ الرَّجُلُ يَقْدَمُ عَلَيْنَا مِنَ الْبِلَادِ ، وَيَذْكُرُ الرَّجُلَ وَنُحَدِّثُ عَنْهُ وَنُحْسِنُ عَلَيْهِ الثَّنَاءَ، فَإِذَا سَأَلْنَا أَهْلَ بِلَادِهِ وَجَدْنَاهُ عَلَى غَيْرِ مَا نَقُولُ، قَالَ: وَكَانَ يَقُولُ: أَهْلُ بَلَدِ الرَّجُلِ أَعْرَفُ بِالرَّجُلِ) [15].

وهذا ما يُعدّه بعض أهل الحديث بالترجيح باعتبار البلدان واتفاقها.

---

(11) الفروسية، لابن القيّم. ص ٢٣٨.

(12) سير أعلام النبلاء، للذهبي ١١ / ٤٥٦.

(13) المصدر السابق.

(14) التاريخ، لابن معين ١٠٧٥.

(15) الكفاية في علم الرواية، للخطيب البغدادي ص ١٠٦.

أسباب اختصاص الراوي بشيخه

وهذا الاختصاص يعود إلى عدَّة أسباب، منها قوة الحفظ أو الكتابة أو طول الملازمة وقِدَمِهَا، أو قرابة الرَّاوي، ونحو ذلك من الأسباب الكثيرة. كما سيأتي تطبيقها في مشتملات هذا البحث [١٦].

سأل عبد الله أباه أحمد بن حنبل: (أَيّمَا أثبت أَصْحَاب الْأَعْمَش، فقَالَ: سُفْيَان الثَّوْريّ أحبهم إِلَيّ قلت لَهُ: ثُمَّ من؟ فَقَالَ: أَبُو مُعَاوِيَة فِي **الْكَثْرَة وَالْعلم** يَعْنِي: عَالماً بالأعمش قلت لَهُ: أَيّمَا أثبت أَصْحَاب الزُّهْرِيّ فَقَالَ لكل وَاحِد مِنْهُم عِلّة إِلَّا أَن يُونُس وعُقِيلًا **يُؤديان الْأَلْفَاظ**)[١٧].

قال ابن حجر: (فإذا روى جماعة عن حافظٍ له أصحاب، وتفرد راوٍ عنه - دونهم - بزيادة أو وجه، وجب التَّوقف عن قبولها؛ لأنَّ " تفرَّد واحد عنه بها دونهم مع توفر دواعيهم على الأخذ عنه وجمع حديثه يقتضي ريبة توجب التَّوقف عنها)[١٨].

وقال ابن رجب: (اعلم أن معرفة صحة الحديث وسقمه تحصل من وجهين:

الوجه الأول: معرفة رجاله وثقتهم وضعفهم، ومعرفة هذا هيِّنٌ؛ لأنَّ الثِّقات والضُّعفاء دُوِّنوا في كثير من التَّصانيف، وقد اشتهرت بشرح أحوالهم التَّواليف.

الوجه الثاني: معرفة مراتب الثِّقات، وترجيح بعضهم على بعض عند الاختلاف، إما في السَّند، وإما في الوقف والرَّفع، ونحو ذلك. وهذا هو الذي يحصل من معرفته وإتقانه وكثرة ممارسته الوقوف على دقائق علل الحديث...)[١٩].

---

(١٦) انظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح، أ د. عادل الزرقي. ص ٧٠.

(١٧) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل. ٢ / ٣٤٨.

(١٨) النكت على مقدمة ابن الصّلاح. لابن حجر ٦٩٢/٢.

(١٩) شرح العلل، لابن رجب. ٤٦٧/٢-٤٦٨.

ألفاظ المحدثين في بيان قرينة الاختصاص

أما بالنسبة لألفاظ علماء الحديث المستخدمة لقرينة الاختصاص، فإنهم يعبّرون بقولهم: - فلان أثبت، أو أحفظ فيه، أو كان يعرض، أو كان يكتب، أو لازمه كثيراً، ونحو ذلك مما يفيد تقديم هذا الراوي على غيره في الرواية عن شيخه، مما يقتضي تقديمه عند الاختلاف كما سيأتي معنا في التطبيق[٢٠].

وأقوال الأئمة كثيرة في ترجيح تلميذ على غيره من التلاميذ، كتقديم بعض الأصحاب على بعض، أو كتعداد طبقات أصحاب الراوي وتقديم بعضهم وتأخير بعضهم الآخر، كقول بعض أهل العلم بأن أيوب أوثق في نافع من فلان وقيل مالك، وكقول بعض أهل العلم بأن أخص أصحاب الزهري مالك بن أنس.

وإنما نعرف ذلك بتتبّع أقوال النقّاد ونصوصهم بما يدلّ على كثرة ما للتلميذ من أحاديث شيخه وأنه مختص بأحاديث فلان بلفظة صريحة كأن يقول فلان مختص بفلان، ويُعرف كذلك بما يُستنبط من أقوال الأئمة في تراجم الرواة وما يُذكر من أخبارهم.

من ذلك: قول أبي معاوية الضرير، وهو من أحفظ الناس لحديث الأعمش: (لقيني سفيان الثوري بعد موت الأعمش، فقال لي: كيف أنت يا محمد؟ كيف حالك؟ ثم قال لي: سمعت من الأعمش كذا؟ قلت: لا، قال: فسمعت منه كذا؟ قلت: لا، **فجعل يحدثني بأحاديث كأنه علم أني لم أسمعها**)[٢١]. فإرادة الثوري الإغراب على أبي معاوية على سبيل المذاكرة يدل على أن الرجلين مكثران عن الأعمش.

---

(٢٠) انظر: قواعد العلل وقرائن الترجيح، أ د. عادل الزرقي. ص ٧١.

(٢١) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ١ / ٦٠.

وكذلك ما قاله عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي: (ربما رأيت سفيان الثوري يجيء إلى الأعمش، فيقول: سلامٌ عليكم، فيقول: سفيان بن سعيد؟ فيقول: نعم، فيقول: خذ بيدي، فيأخذ بيده، **فيدخله، فيحدثه ويدعنا**)[٢٢].

وقال ابن عدي: (وقيل لعثمان بن جبلة: من أين لك هذه الأحاديث الغرائب عن شعبة؟، قال: كنت شريكًا لشعبة، **فكان يخصني بها**)[٢٣].

وقال المزي في ترجمة سليمان بن صالح المعروف بسلمويه: (قال أبو رجاء محمد بن حمدويه صاحب تاريخ المراوزة قال أبو علي محمد بن علي المروزي: كان ابن المبارك **يخصه بالحديث**، سمع من ابن المبارك نحو ثماني مائة حديث، مما لم يقع منه في الكتب)[٢٤].

والأخبار في ذلك كثيرة، وأولى الناس بالاختصاص بالمحدث أقاربه، وأهل بيته، وأصهاره. ولذلك نجد المحدثين يقبلون تفردات العدول من الأقارب والأصهار عن شيوخهم، بخلاف غير العدول، وإن خصّهم بعض أهل العلم بالحديث، كعمر بن هارون عن ابن جريج.

ومن الأمثلة كذلك على قرينة الاختصاص في غير كتاب أبي حاتم قول ابن معين: (حماد بن سلمة **أعرف** بعلي بن زيد من حماد بن زيد) [٢٥].

ومنها اختصاص حماد بن سلمة في ثابت البناني، واختصاص شعبة بالأعمش وقتادة، واختصاص ابن أبي عروبة بقتادة، كما سيأتي في هذا البحث.

---

(٢٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي ١ / ٣٠٦ رقم ٦٦٩.

(٢٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٦/ ١٤٦، تهذيب الكمال، للمزي ١٩/ ٣٤٥.

(٢٤) تهذيب الكمال، للمزي ١١ / ٤٥٣ ت ٢٥٢٩.

(٢٥) سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين. ص ٤٧٩. (٨٤٠).

المبحث الأول: اختصاص الراوي بشيخ معين

بعدما قدّمت أهميّة اختصاص الراوي بمن روى عنه عند المحدثين، والمعالم التي سيتناولها البحث، أذكر ما وقفت عليه من خلال كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم مع بيان جانب اختصاص الراوي بشيخه وتأثيره في العلّة.

ومن تطبيقات هذا الاختصاص في علل ابن أبي حاتم:

١- اختصاص سفيان بن عيينة بحديث عمرو بن دينار (٢٦):

• **التطبيق** (أ) في حديث رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّائِفي، وَعِيسَى بْنُ مَيمون بن دايَة المَكِّي، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ، عَنِ النبيِّ ﷺ قال: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ(٢٧).

قال أبو حاتم: أَرَى أنَّ هَذَا خطأٌ؛ لأنَّ الحُمَيديَّ، حدَّثنا عَنِ ابْنِ عُيَينة؛ قَالَ: كَانَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ يَروِيانِ هَذَا الحديثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ.

قَالَ أَبو حاتم: ورأيتُ فِي بَعْضِ أَحَادِيثِهِمَا؛ إِمَّا محمدُ بْنَ مسلم، أو ابنُ دايَة: عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ جابرٍ وأبي سعيد، عن النبيِّ ﷺ.

حيث قال أبو حاتم: **كَانَ ابنُ عُيَينة أعلمَ النَّاسِ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ دينار**(٢٨).

التعليق:

ففي هذا المثال رجّح أبو حاتم ابن عيينة عن عمرو بن دينار على رواية ابن دايَة عن عمرو بن دينار لاختصاص سفيان بن عيينة بحديث عمرو بن دينار بسبب طول

---

(٢٦) انظر: أصحاب عمرو بن دينار في شرح علل الترمذي لابن رجب ٢ / ٤٩٣.

(٢٧) أخرجه عبد الرزاق في المصنف ح ٧٢٥١، والإمام أحمد في المسند ٣/٢٩٦ رقم١٤١٦٢، وابن ماجه في سننه ح ١٧٩٤، وابن خزيمة في صحيحه ح ٢٣٠٤، الطيالسي في مسنده ح ١٨٠٨.

(٢٨) العلل، لابن أبي حاتم ١ / ٤١٠ ح ٦١٨.

صحبته له وملازمته له ، ثم إن هذا المثال يدل على استيعاب سفيان لحديث عمرو بن دينار واختصاصه به مطلقًا ، حيث قال غياث بن جعفر :(سمعت ابن عيينة يقول : أول من أسندني إلى الأسطوانة مسعر بن كدام فقلت : إني حدث. فقال : إن عندك الزهري وعمرو بن دينار)(٢٩).

وقال مجاهد بن موسى : سمعت ابن عيينة يقول :(ما كتبت شيئا قط إلا شيئاً حفظْتُهُ قبل أن أكتبه)(٣٠).

قال أحمد : (سبحان الله! ما أعلم ابن عيينة بعمرو بن دينار ، أعلم الناس به ابن عيينة.

وذكر علم شعبة وأيوب وابن جريج ، قلت له : فأي الناس أعلم به؟ ما أعلم أحداً أعلم به من ابن عيينة ، قيل له : كان ابن عيينة صغيراً؟ قال : وإن كان صغيرًا ، فقد يكون صغير كيّس)(٣١).

وقال عبد الله بن أحمد : قال أبي : (سفيان أثبتُ الناس في عمرو بن دينار وأحسنُهم حديثاً)(٣٢).

وقال ابن المديني : (ابن جريج وابن عيينة من أعلم الناس بعمرو بدينار)(٣٣).

وقال عثمان بن سعيد الدارمي : سألت يحيى بن معين ، قلت له : (ابن عيينة أحب إليك في عمرو بن دينار أو الثوري ؟ فقال : ابن عيينة أعلم به.

قلت : فابن عيينة أحب إليك فيه أو حماد بن زيد؟ قال : ابن عيينة أعلم به.

---

(٢٩) تهذيب الكمال، للمزي ١١ / ١٨٨.

(٣٠) المصدر السابق.

(٣١) سؤالات الأثرم لأحمد ص ٣٧ ت ٣٩.

(٣٢) العلل ومعرفة الرجال، لأحمد بن حنبل ١ / ١٨٧ ت ١٦٦.

(٣٣) شرح علل الترمذي لابن رجب ٢ / ٤٩٤، وانظر: علل ابن المديني ص٤٧ ت ٣٦.

قلت: فشعبة؟ قال: وأَيشٍ روى عنه شعبة! إنما روى عنه نحوا من مئة حديث)[٣٤].

وقال العباس بن محمد الدوري قال: سمعت يحيى بن معين يقول: (ابن عيينة أكبرهم في عمرو بن دينار وأرواهم عنه)[٣٥].

وقال أبو مسلم المستملي: سمعت سفيان يقول: (سمعت من عمرو بن دينار ما لبث نوح في قومه)[٣٦]، وقال ابن مهدي: (كان أعلم النَّاس بحديث أهل الحجاز)[٣٧].

فهذا يدل على طول ملازمة ابن عيينة لعمرو بن دينار وكثرة روايته عنه وضبطه لهذه الروايات هي أهم أسباب اختصاصه به وتقدمه على غيره.

ويلاحظ أن ترجيح رواية ابن عيينة لحديث عمرو بن دينار على رواية غيره لقرينة أعلميّته به.

• التطبيق (ب) في حديث رَوَاهُ الْحُسَيْنُ بْنُ وَاقِد، عن عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، عَنْ عِكْرِمَة، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، قَالَ: خرَجَ ناسٌ مِنْ مكةَ يُرِيدُونَ المدينةَ، فأدركهُمُ الْمُشْرِكُونَ، ففتنوهُم، فأعطَوْهُم الفتنةَ؛ فَنَزَلَتْ فِيهِمْ: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ ... ﴾ [العنكبوت: ١٠]...، وَذَكَرَ الحديثَ[٣٨].

وَرَوَاهُ ابْنُ عُيَينة، عَنْ عَمْرٍو، عَنْ عِكْرِمَة؛ قَالَ: خَرَجَ ناسٌ... لَيْسَ فِيهِ: ابْنُ عَبَّاسٍ؟

(٣٤) تاريخ الدارمي ص ٥٥، رقم ٦٩.

(٣٥) تاريخ الدوري ٣ / ٨٠ ت ٣٢٧، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ١ / ٣٣.

(٣٦) سير أعلام النبلاء، للذهبي ٨ / ٤٦٠.

(٣٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ١ / ٣٢.

(٣٨) أخرجه ابن جرير الطبري في تفسيره ٩/١٠٦ رقم١٠٢٦٦، والبيهقي في السنن الكبرى ٩/١٤.

حيث قال أبو حاتم: **ابنُ عُيَينة أحفظُ وأعلمُ بِعَمْرٍو مِنْهُ**(٣٩).

التعليق:

وفي هذا المثال يظهر ترجيح أبو حاتم الرازي رواية سفيان المرسلة بعد ذكرها موصولة؛ لأن سفيان بن عيينة لا يعدله أحد في عمرو بن دينار ولذلك رجّح أبو حاتم روايته على رواية الحسين بن واقد(٤٠)، كيف وقد تكلم أحمد في بعض حديث حسين حيث قال: (في أحاديثه زيادة، ما أدرى أي شيء هي؟ و نَفَض يده)(٤١). وهنا يلاحظ أيضاً ترجيح رواية ابن عيينة لحديث عمرو بن دينار بالأحفظيّة ومع الأعلميّة.

٢- اختصاص سعيد بن أبي عروبة بحديث قتادة (٤٢):

• التطبيق (أ) في حديث رَوَاهُ يَحْيَى بنُ سَعِيدٍ، ووكيعٌ، وابن المبارك: فَأَمَّا يَحْيَى، وَابْنُ الْمُبَارَكِ، وشَبَابَة، فَإِنَّهُمْ قَالُوا: عَنْ شُعْبَة، عَنْ قَتادة، عَنْ أَبِي أيُّوب، عَنْ جُوَيرِيَة: أَنَّهُ دَخَلَ عَلَيْهَا وَهِيَ صائِمَة يَوْمَ الجُمعَة، فَقَالَ: أَصُمْتِ أَمْسِ؟، قَالَتْ: لا... وَذَكَرَ الحديثَ(٤٣).

قال ابن أبي حاتم: وَأَمَّا وكيعٌ فَقَالَ: عَنْ شُعْبَة، عَنْ قَتادة، عَنْ أَبِي أيُّوب: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ عَلَى جُوَيرِيَة.

وَرَوَى هَذَا الحديثَ سعيدُ بْنُ أَبِي عَروبة، عَنْ قَتادة، عَنْ سَعِيدِ بْنِ المسيّب، عن عبد الله بن عمرو: أنَّ النبيَّ ﷺ دخلَ عَلَى جُوَيرِيَة....

---

(٣٩) العلل، لابن أبي حاتم ٣ / ٧٥ ح ١٧٣٤.

(٤٠) تهذيب الكمال، للمزي ٦ / ٤٩١ ت ١٣٤٦.

(٤١) تهذيب التهذيب، لابن حجر ١ / ٤٣٨.

(٤٢) انظر: أصحاب قتادة بن دعامة السدوسي في شرح علل الترمذي لابن رجب ٢ / ٥٠٣.

(٤٣) أخرجها ابن أبي شيبة في المصنف ح ٩٢٤١، وأحمد في المسند ١١ / ٣٨٤ ح ٦٧٧٠، والبزّار في مسنده ح ٢٣٥٠، وابن خزيمة في صحيحه ح ٢١٦٢، وابن حبّان في صحيحه ح ٣٦١١.

قال أبو حاتم : وَإِنَّمَا قُلنا : إِنَّهَا صِحاحٌ كلُّها ؛ لأَنَّ شُعْبَة قد تابع هَمَّامَ ، فَأَمَّا مَنْ قَالَ : قَتادة ، عَنْ سعيد بن المسيّب ، عن عبد الله بْنِ عَمْرٍو : **فَإِنَّ ابنَ أَبِي عَروبة حافظٌ لِحَدِيثِ قَتادة**، وَقَالَ : تابَعَني عليه مَطَر(٤٤).

التعليق:

ذكر ابن أبي حاتم لهذا الحديث طرقاً كثيرة من بينها طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة ثم قال : فإن ابن أبي عروبة حافظ لحديث قتادة ، فقد استخدم أبو حاتم قرينة الاختصاص هنا لتصحيح رواية سعيد بن أبي عروبة على من خالفه مع تصحيح غيرها أيضاً ، فاعتبر حفظ ابن أبي عروبة لحديث قتادة قرينة في التصحيح لروايته على رواية غيره ، مع وجود المتابع له.

وسبب اختصاص سعيد بحديث قتادة أنه كان يحفظ واشتهر بملكة الحفظ كما قال أبو عوانة : (ما كان عندنا في ذلك الزمان أحد أحفظ من سعيد بن أبى عروبة)(٤٥).

وقال أحمد بن حنبل : (لم يكن لسعيد بن أبى عروبة كتب إنما كان حفظ ذلك كله ، وزعموا أن سعيداً قال لم اكتب إلا تفسير قتادة وذلك أن أبا معشر كتب إلى أن اكتبه)(٤٦).

ومما امتاز به أيضاً أنه كان يكتب كل شيء قال أحمد بن حنبل : (أصحاب قتادة : شعبة ، وسعيد ، وهشام ، إلا أن شعبة لم يبلغ علم هؤلاء كان سعيد يكتب كل شيء)(٤٧).

لأجل ما ذكرتُ كان سعيد يُعد من أثبت الناس عن قتادة بن دعامة ، فإذا خالفه غيره ممن قصر عن هذه الدرجة كان الترجيح لروايته ، وقد اعتمد أبو حاتم هذه الطريقة كما نرى في هذا المثال.

---

(٤٤) العلل، لابن أبي حاتم ٢ / ٢٣ ح ٦٨٤.

(٤٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٤ / ٦٥.

(٤٦) المصدر السابق

(٤٧) مسائل حرب ٣ / ١٢٤١.

قال أبو بكر بن أبي خيثمة، عن يحيى بن معين: (أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة بحديث - يعني عن قتادة - فلا تبالي أن لا تسمعه من غيره)[(٤٨)].

وقال أبو حاتم: (سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط ثقة، وكان أعلم الناس، بحديث قتادة)[(٤٩)].

• التطبيق (ب) في حديث رواه عبد الأعلى، عن سَعِيدٍ، عَنْ قَتادة، عَنْ سُلَيمان اليَشْكُري، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ قَالَ: " تَسَمَّوْا بِاسْمِي، ولاَ تَكْتَنُوا بِكُنْيَتِي "[(٥٠)].

حيث قال أبو حاتم: رَوَاهُ شُعبة، عَنْ قَتادة، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الجَعْد، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ. **سعيدُ بنُ أَبِي عَرُوبَة لِحَدِيثِ قَتادَةَ أحفظُ**[(٥١)].

التعليق:

مما تقدم في التطبيق السابق يتبين أن سعيد بن أبي عروبة من أثبت الناس في قتادة، وقد رجّح أبو حاتم في هذا الحديث رواية سعيد بن أبي عروبة على رواية شعبة لأجل ما تقدم من اختصاص سعيد بقتادة، ولكن مما يفيدنا في هذا التطبيق أن اعتبار هذه القرينة مُرجَّحة محلّ اجتهاد بين أهل الحديث فإن كان أخذ أبو حاتم برواية سعيد بن أبي عروبة فقد خالفه البخاري ومسلم وأخرج الحديث في صحيحهما من طريق

---

(٤٨) مسائل حرب ٣ / ١٢٤١.

(٤٩) المصدر السابق.

(٥٠) أخرجه رواية شعبة البخاري في صحيحه ح ٣١١٤، ومسلم في صحيحه ح ٢١٣٣، ولم أقف على رواية سعيد بن أبي عروبة.

(٥١) العلل ٣ / ٣٢٢ ح ٢٢٥١.

شعبة عن قتادة عن سالم، عن جابر، وأخرجاه من غير طريق قتادة عن سالم لأجل أنه عارض هذه القرينة ما هو أقوى منها.

٣- اختصاص معمر بن راشد بمحمد بن شهاب الزهري(٥٢):

• التطبيق في حديث رَوَاهُ بِشْر بنُ المُفَضَّل، عن عبد الرحمن بْن إِسْحَاقَ، عَن الزُّهْري، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ مَرْوَانَ بن الْحَكَمِ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ؛ أخبره: أنَّ رسولَ الله ﷺ أملى عليَّ: ﴿لَّا يَسْتَوِى ٱلْقَٰعِدُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ وَٱلْمُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥] فَجَاءَ ابنُ أُمِّ مَكْتُوم وَهُوَ يُمليها عليَّ، فَقَالَ: يَا رسولَ اللَّهِ، لَوْ أستطيعُ الجهادَ لجاهدتُّ، فأنزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿غَيْرُ أُو۟لِى ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

حيث قال أبو حاتم: رَوَاهُ ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مَعْمَر، عَنِ الزُّهْري، عَنْ قَبِيصَة بْنِ ذُؤَيب، عَنْ زَيْدِ بن ثابت، عن النبيِّ ﷺ(٥٣).

وقال: قد تابع عبدَالرحمن بنَ إسحاق صالحُ بنُ كَيْسان(٥٤) عَلَى هَذِهِ الرِّوَايَةِ، وتابَعَ مَعْمَرًا بعضُ الشَّامِيِّينَ، عَنِ الزُّهْري، **ومَعْمَرٌ كَانَ ألزمَ للزُّهْري**(٥٥).

التعليق:

في هذا التطبيق لم يعتبر أبو حاتم بمتابعة صالح بن كيسان لعبد الرحمن بن إسحاق في روايته لهذا الحديث ورجّح رواية معمر ومن تابعه من الشاميين من أجل اختصاص معمر بالزهري وطول ملازمته له كما صرّح به.

---

(٥٢) انظر:أصحاب الزهري في شرح علل الترمذي لابن رجب ٢ / ٤٧٨.

(٥٣) وروايته أخرجها الطبراني في الكبير ١٤٦/٥ رقم٤٨٩٩، ورواه عبد الرزاق في تفسيره ١٦٩/١، وأحمد في المسند ١٨٤/٥ ح ٢١٦٠١، وابن حبان في صحيحه ٤٧١٣، وابن أبي حاتم في تفسيره ١٠٤٣/٣ رقم ٥٨٤٦.

(٥٤) أخرجها أحمد في المسند ٥ / ١٨٤ ح ٢١٦٠٢، والبخاري في صحيحه ح ٢٨٣٢، والترمذي في جامعه ٣٠٣٣، والنسائي في السنن الصغرى ٣١٠٠، ٢١٦٠٢.

(٥٥) العلل، لابن أبي حاتم ٢ / ١٥٤ ح ٩٧٠.

قال أحمد بن حنبل في بيان أثبت أصحاب الزهري: (أثبتهم معمر وأصحهم حديثاً، وبعده مالك)[٥٦].

وقال أبو طالب: قال أحمد بن حنبل: (لا تَضمّ معمراً إلى أحد إلا وجدت معمراً أطلب للعلم منه، وهو أول من رحل إلى اليمن)[٥٧].

وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: (أثبت الناس في الزهري مالك بن أنس، ومعمر، ويونس، وعقيل، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينة)[٥٨].

وهذا الذي رجّحه أبو حاتم إنما هو لقرينة الملازمة كما تقدّم فمعمر ألزم للزهري من الجماعة الذين رووا هذا الحديث والملازمة من القرائن المعتبرة الضبط والحفظ، ولذا قدمه على رواية عبدالرحمن وصالح بن كيسان.

٤- اختصاص عقيل بن خالد ويونس بن يزيد بالزهري[٥٩]:

• التطبيق في حديث رَوَاهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سعد، عن ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ محمَّد بْنِ عبدالرحمن بْنِ ماعِزٍ، عَنْ سُفيان بْنِ عبد الله الثَّقَفي، قلتُ أَنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، حَدِّثني بأمرٍ أعتصمُ بِهِ... الحديثَ[٦٠].

---

(٥٦) شرح علل الترمذي، لابن أبي رجب ٢ / ٤٨١.

(٥٧) المصدر السابق.

(٥٨) تاريخ الدوري ٢ / ٥٤٣.

(٥٩) انظر: أصحاب الزهري في شرح علل الترمذي لابن رجب ٢ / ٤٧٨.

وقد أشار ابن رجب إلى وجود الخلاف بين أثبت أصحاب الزهري وأوثقهم فقال: واختلفوا في أثبتهم وأوثقهم

(٦٠) روايته أخرجها أحمد في المسند ٣ / ٤١٣ ح ١٥٤١٨، وابن ماجه في سننه ح ٣٩٧٢، وابن حبّان في صحيحه ح ٥٧٠٠، والطبراني في المعجم الكبير ٧ / ٦٩ ح ٦٣٩٦

حيث قال أبو حاتم: خُولف إبراهيمُ بنُ سَعْدٍ فِيهِ، رَوَاهُ عُقَيل [٦١]، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ؛ قَالَ: حدَّثني محمَّد بن [أبي] سُوَيد: أنَّ جَدَّه سُفيان بْنِ عبد الله، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ.

وقَالَ: قد تابع إبراهيمَ بْن سَعْد عَلَى روايته إبراهيمُ بن إسماعيل بن مُجَمِّع، وتابَعَ عُقَيلاً عَلَى روايته يونسُ بْن يَزِيد.

قال أبو حاتم: حديثُ عُقيلٍ ويونس أشبهُ، هم أَفْهَمُ بالزُّهري[٦٢].

التعليق:

لم يعتبر أبو حاتم في هذا التطبيق أيضًا بمتابعة إبراهيم بن إسماعيل لإبراهيم بن سعد في روايته لهذا الحديث ورجّح رواية عقيل ويونس؛ لأجل ما ذكره من اختصاصهما بحديث الزهري وأنهما أفهم لحديثه من الإبراهيمين.

قال يحيى بن معين: (أثبت من روى عن الزهري: مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عقيل)[٦٣].

وقال محمد بن سعد: (كان بأيلة عقيل بن خالد صاحب الزهري وكان ثقة)[٦٤].

قال مخلد بن الحسين سمعت يونس بن يزيد الأيلي قال: (كان عقيل **يصحب الزهري في سفره وحضره)**[٦٥].

---

(٦١) أخرج روايته ابن حبان في صحيحه ح ٥٦٩٨، والبيهقي في الشعب ح ٤٥٧٧، والدارمي في مسنده ح ٢٧٥٣.

(٦٢) العلل، لابن أبي حاتم ٣ / ٣٤٩ ح ٢٣٠٤.

(٦٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٧ / ٤٣.

(٦٤) الطبقات الكبرى، ابن سعد ٧ / ٥١٩.

(٦٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٧ / ٤٣.

وقال عبد الرحمن قال: سئل أبي عن عقيل ومعمر أيهما اثبت فقال: (عقيل **أثبت كان صاحب كتاب**، وكان الزهري يكون بأيلة وللزهري هناك ضيعة فكان يكتب عنه هناك)[٦٦].

وقال ابن المبارك: (ما رأيت أحداً أروى للزهري من معمر إلا أن يونس أحفظ للمسند.

وفي رواية: إلا ما كان من يونس، **فإنه كتب الكتب على الوجه**)[٦٧].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قلت ليحيى بن معين: (يونس أحب إليك أو عقيل ؟ فقال: يونس ثقة، وعقيل ثقة نبيل الحديث عن الزهري)[٦٨].

قال أحمد بن صالح المصري: (نحن لا نقدم في الزهري على يونس أحداً.

قال: وكان الزهري إذا قدم أيلة نزل على يونس، وإذا سار إلى المدينة زامله يونس)[٦٩].

وقال أحمد بن حنبل في أثبت أصحاب الزهري: (وأكثرهم رواية يونس وعقيل ومعمر، ويونس وعقيل يؤديان الألفاظ)[٧٠]، ومن ذلك يظهر سبب اختصاص يونس وعقيل بحديث الزهري هو طول ملازمتهما له وكثرة روايتهما عنه وأدائهما للألفاظ عنه على الوجه الصحيح وكان عقيلٌ صاحب كتاب ويصحبه في سفره وحضره، وكان يونس يكتب الكتب على الوجه.

---

(٦٦) المصدر السابق.

(٦٧) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٩ / ٢٤٨ ت ١٠٤٢.

(٦٨) تاريخ الدارمي ت ٢١، ٢٣.

(٦٩) تاريخ الدارمي ت ٢١، ٢٣.

(٧٠) العلل ومعرفة الرجال رواية عبدالله ٢ / ٣٤٨.

وقول أبي حاتم أفهم يريد أعرف بالوجه الصحيح الذي قد يأتي مرة مرفوعاً وأخرى موقوفاً، أو مرسلاً عنه مرة أو موصولاً....الخ

فهم أفهم بأوجه الرواية عنه وأعرف بالمحفوظ من غيرهم، لذا جعل أبو حاتم قرينة معرفة الوجوه المختلفة مرجحة على غيرها، والله أعلم.

٥- اختصاص حماد بن سلمة في حديث ثابت البناني وعلي بن زيد بن جُدْعان(٧١):

• التطبيق (أ) في حديث رَوَاهُ جَعْفَرٌ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ عمر بن أَبِي سَلَمة، عَنْ أمِّ سَلَمة: أنَّ النبيَّ ﷺ تزوَّجها...، الحديثَ (٧٢).

قال أبو زرعة وأبو حاتم: رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِيهِ، عن النبيِّ ﷺ (٧٣)، وَهَذَا أصحُّ الحديثَيْنِ؛ زَادَ فِيهِ رَجُلاً.

حيث قال أبو حاتم: **أَضْبَطُ الناسِ لِحَدِيثِ ثابتٍ وعليِّ بْنِ زَيْدٍ: حَمَّادُ بنُ سَلَمة؛ بيَّن خطَأَ الناس**(٧٤).

---

(٧١) انظر: أصحاب ثابت البناني في شرح علل الترمذي لابن رجب ٢ / ٤٩٩.

(٧٢) روايته أخرجها عبد الرزاق في المصنف ٦٧٠١، وأحمد في مسنده ٣١٤/٦ رقم٢٦٦٧٠.

(٧٣) روايته أخرجها أحمد في مسنده ٢٩٥/٦ و٣١٧ رقم ٢٦٥٢٩ و٢٦٦٩٧، والنسائي في المجتبى ٣٢٥٤، والطحاوي في شرح المعاني ١١/٣، وابن حبان في صحيحه ٢٩٤٩ من طريق يزيد بن هارون، وأبو داود في سننه ٣١١٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ١١/٣ من طريق موسى بن إسماعيل التَّبوذكي، وأبو يعلى في مسنده ٦٩٠٧، وابن حبان في صحيحه ٢٩٤٩ من طريق إبراهيم ابن الحجاج، ثلاثتهم يزيد وموسى وإبراهيم، عن حماد به.

(٧٤) علل الحديث، ابن أبي حاتم ٢ / ٢٥٩ ح ١٢١١. وقال في موضع آخر: وَهُوَ أشبهُ بالصَّوَاب. وحمَّاد بْنُ سَلَمة أثبتُ النَّاسِ فِي ثابتٍ وعليِّ بن زيد. المصدر السابق ٢ / ٢٦١ ح ١٢١٢، وقال كذلك: وَهُوَ أشبهُ بالصَّوابِ، وحمادٌ أثبتُ الناسِ في ثابتٍ وعليّ ابن زيدٍ. العلل ٣ / ٢٠٠ ح ٢٠٠٤.

التعليق:

رجّح أبو حاتم رواية حماد بن سلمة على رواية جعفر بن سليمان الضُّبَعي بسبب ضبط حمّاد بن سلمة لحديث ثابت بن أسلم وكثرة علم حمّاد به، ولهذا اتّفق أهل العلم على أن حماد أثبت الناس في ثابت وهذا هو سبب اختصاصه بحديثه.

قال علي ابن المديني: (لم يكن في أصحاب ثابت أثبت من حماد بن سلمة)[٧٥]، وقال يحيى بن معين: (أثبت الناس في ثابت حماد بن سلمة)[٧٦].

وقال أحمد بن حنبل: (ما أحد روى عن ثابت أثبت من حمّاد بن سلمة)[٧٧]، وقال: (من خالف حماد بن سلمة في ثابت فالقول قول حماد)[٧٨]، فأشار بقوله أروى أو أثبت الناس إلى جهة اختصاصه به، وهو كثرة روايته عنه من غيره.

وقال أبو حاتم: (حماد بن سلمة في ثابت وعلي بن زيد أحب إلي من همام وهو أضبط الناس وأعلمه بحديثهما بيّن خطأ الناس)[٧٩]، فجعل هنا سبب اختصاصه بثابت أضبطيته لحديثه.

قال الإمام مسلم: (والدليل على ما بينا من هذا اجتماع أهل الحديث، ومن علمائهم، على أن **أثبت الناس في ثابت البناني، حماد بن سلمة)** [٨٠].

---

(٧٥) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٣ / ١٤١.

(٧٦) المصدر السابق.

(٧٧) شرح علل الترمذي لابن رجب ٢ / ٥٠٠، وانظر: الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٣ / ١٤١.

(٧٨) تاريخ ابن معين — رواية الدوري ٤ / ٢٦٥.

(٧٩) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٣ / ١٤١.

(٨٠) التمييز، للإمام مسلم ص ١٩٥.

ومما أشار إليه كلام أبي حاتم لاختصاص حماد بن سلمة بحديث علي بن زيد بن جدعان بالرغم من ضعف علي بن زيد فقد ضعفه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وغيرهما.

قال أحمد بن حنبل: (علي بن زيد ضعيف الحديث)(٨١)، وقال يحيى بن معين: (ليس بذاك القوي)(٨٢).

ومما يؤكد اختصاص حماد بن سلمة بحديث علي بن زيد ما قاله إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد: (قال رجل ليحيى بن معين: وأنا أسمع علي بن زيد اختلط؟ قال: ما اختلط علي بن زيد قط، ثم قال يحيى: **حماد بن سلمة أروى عن علي بن زيد**) (٨٣).

وهنا يتطابق كلام ابن معين مع ما تقدّم من كلام أحمد بن حنبل في بيان سبب اختصاص حمّاد بثابت بن أسلم.

• التطبيق (ب) في حديث رواه أبو الظَّفَر، عَنْ سُلَيمان بْنِ الْمُغِيرة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ، قيل له: مَنْ أهلُ الْجَنَّةِ؟ مَنْ أهلُ النَّارِ؟ قَالَ: مَنْ لَمْ يَمُتْ حَتَّى يَمْلأَ مَسَامِعَهُ مِمَّا يُحِبُّ (٨٤).

فَقَالا أبو حاتم وأبو زرعة: هَذَا عِنْدَنَا خَطَأٌ؛ رَوَاهُ حمَّاد بْنِ سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي الصِّدِّيق، عَنِ النبيِّ ﷺ، مُرسَلاً؛ وَهُوَ الصَّحيح(٨٥).

---

(٨١) تهذيب الكمال ٢٠ / ٤٣٤ ت ٤٠٧٠.

(٨٢) تاريخ ابن معين برواية الدوري: ت ٤٧٢.

(٨٣) سؤالاته: ٤٩، قال ابن الجنيد عن يحيى: لم يكن بالحافظ سؤالاته ١٦.

(٨٤) أخرجه البيهقي في الزهد الكبير ح ٨١١، والبخاري في التاريخ الكبير ٩٣/٢، والأوسط ٢٩٧/١.

(٨٥) روايته أخرجها البخاري في التاريخ الكبير ٩٣/٢، والأوسط ٢٩٧/١ من طريق موسى بن إسماعيل التبوذكي، والبغوي في الجعديات ٣٣٥٤ من طريق علي بن الجعد، كلاهما عن حماد، به.

قَالَ أَبُو زُرْعَةَ: فَمِنْهُمْ مَنْ يُحدِّث عَنْ سُلَيمان، عَنْ ثابتٍ، عَنِ النبيِّ ﷺ، مُرسَلًا، والوَهَمُ مِنْ أَبِي الظَّفَر.

حيث قال أبو حاتم: قَالَ أحمدُ بْنُ حَنْبَلٍ: **أعلمُ الناسِ بحديثِ ثَابِتٍ، وعليِّ بن زيد، وحُمَيد: حَمَّادُ بنُ سَلَمة**[٨٦].

التعليق:

مما تقدم في التطبيق السابق تبيّن اختصاص حماد بن سلمة بحديث ثابت البناني وعلي بن زيد، وقد أضاف أبو حاتم في هذا التطبيق فيما نقله عن الإمام أحمد بن حنبل اختصاص حمّاد بن سلمة بثالث وهو حميد الطويل، وتعليله ذلك بالأضبطيّة وكثرة الرواية [٨٧].

قال أحمد بن حنبل: (حماد بن سلمة أثبت الناس في حميد الطويل، سمع منه قديماً)[٨٨].

وقال: (حميد الطويل خال حماد بن سلمة)[٨٩].

وقال أيضاً: (حميد يختلفون عنه اختلافاً شديداً. قال: ولا أعلم أحداً أحسن حديثاً عنه من حماد بن سلمة، سمع منه قديماً)[٩٠].

ومن كلام الإمام أحمد السابق يتبين لنا أن سبب اختصاص حماد بن سلمة بحميد الطويل لأجل قرابته له وأنه خاله، وكذلك قِدم سماعه منه.

(٨٦) العلل ٣ / ٢٩٤ ح ٢١٨٥.

(٨٧) انظر: ترجمة حميد تهذيب الكمال، للمزي ٧ / ٣٥٥ ت ١٥٢٥.

(٨٨) تهذيب الكمال، للمزي ٧ / ٢٦١.

(٨٩) المصدر السابق.

(٩٠) المصدر السابق.

• التطبيق (ج) في حديث رواه حُسَين بن واقد، عن ثابت، عن عبد الله بْنِ مُغَفَّل ﷺ: أَنَّ نَاسًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ كَانَتْ لَهُمْ ذِمَّةٌ، فمَرَّ بهم جيشٌ لرسول الله ﷺ، فأخذوا جيشَ رسول الله ﷺ... الحديثَ.

قال أبو حاتم: رَوَاهُ حمَّاد بْنُ سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ: أنَّ جيشًا لرسول الله ﷺ؛ ولم يذكُرْ عبدَالله بْنَ مُغَفَّل.

وقال: حمَّادٌ أعلمُ بِحَدِيثِ ثَابِتٍ، مِنْ حُسَين[٩١].

التعليق:

مما تقدم في التطبيق (أ) يتبين أن حماد بن سلمة من أثبت الناس في ثابت؛ لأجل ذلك رجّح أبو حاتم في هذا التطبيق رواية حمّاد بن سلمة على رواية حسين بن واقد [٩٢].

• التطبيق (د) في حديث رَوَاهُ حمَّاد ابن سَلَمة، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ أنَّ أُسَيد بْنَ حُضَير قَالَ: بَيْنَمَا أَنَا فِي مَشْرَبَةٍ أَقْرَأُ سُورَةَ البقرة إذْ سَمِعتُ وَجْبَةً، فخَشِيتُ أَنْ يكونَ فَرَسِي استطْلَقَت، فنظرتُ فَإِذَا مِثلُ قَنَادِيلِ الْمَسْجِدِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَمَا ملكتُ نَفْسِي أَنْ أتيتُ النبيَّ ﷺ فأخبرتُه فَقَالَ: " ذَلِكَ مَلاَئِكَةٌ نَزَلُوا يَسْتَمِعُونَ القُرْآنَ ".

قال أبو حاتم: رَوَاهُ سُلَيمان بْنُ المُغِيرَة فَقَالَ: عَنْ ثَابِتٍ أنَّ أُسَيد بن حُضَير، لم يذكُرْ أنسًا. حيث قَالَ: **سُلَيمانُ أحفَظُ من حمَّاد لحديثِ ثَابِت**[٩٣].

---

(٩١) العلل، لابن أبي حاتم ٢ / ١٦١ ح ٩٨٢.

(٩٢) وقد تقدم الكلام على حسين بن واقد في مقارنة رواية برواية سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، وانظر ترجمته: تهذيب الكمال ٦ / ٤٩١ ت ١٣٤٦.

(٩٣) العلل، لابن أبي حاتم ٣ / ٥٨ ح ١٦٨٧.

التعليق:

مما تقدم في التطبيقات السابقة يتبين أن حماد بن سلمة أثبت الناس في حديث ثابت البناني، ومما يفيدنا في هذا التطبيق أنه ليس على إطلاقه فقد رجّح أبو حاتم في هذا الحديث رواية سليمان بن المغيرة(٩٤) على روايته، وهذا يفيد أنه لا يؤخذ بهذه القرينة على إطلاقها فإذا عارضها ما هو أقوى منها رجحنا ما يخالف هذه القرينة كما مرّ في اختصاص سعيد بن أبي عروبة في حديث قتادة تطبيق (ب).

٦- اختصاص المسعودي بحديث عون:

• التطبيق في حديث رَوَاهُ ابنُ عَجْلان، عن عَوْن بن عبد الله(٩٥)، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: مَا مِنْ عبدٍ يَقُولُ: سبحانَ اللهِ، والحمدُ للهِ، وَلا إلهَ إلا اللهُ، واللهُ أكبَرُ، إلا لَقَّاهُنَّ اللهُ... الحديثَ(٩٦).

قال ابن أبي حاتم: رواه المَسْعُودِي(٩٧)، عن عون، عن الأسود، عن عبد الله.

حيث قال أبو حاتم: **المَسْعُودِيُّ أَفْهَمُ بحديث عَوْن، وهو أشبهُ**(٩٨).

---

(٩٤) انظر ترجمته في تهذيب الكمال، للمزي ١٢ / ٦٩ ت ٢٥٦٧.

(٩٥) عون بن عبدالله بن عتبة بن مسعود الهذلي، أبو عبد الله الكوفي الزاهد، أخو عبيد الله بن عبدالله بن عتبة الفقيه. تهذيب الكمال، للمزي ٢٢ / ٤٥٣.

(٩٦) ورواية محمد بن عجلان أخرجها أبو نعيم في الحلية ٤/٢٦٨.

وأخرجه أبو إسماعيل الهروي في الأربعين في دلائل التوحيد ص٦١-٦٢ من طريق حاتم بن محبوب، عن عبد الجبار بن العلاء، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ، عَنِ ابن عجلان، به، لكنه رفعه إلى النبي ﷺ.

وأخرجه حسين المروزي في زياداته على الزهد لابن المبارك ١١١٧ من طريق معتمر بن سليمان؛ قال: سمعت إسماعيل بن أبي خالد يحدث عن عون بن عبد الله، عن رجل؛ قال: قال عبد الله بن مسعود...، فذكره موقوفًا؛ هكذا بإبهام الراوي عن ابن مسعود.

(٩٧) هو عبدالرحمن بن عبدالله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود المسعودي الكوفي، أخو أبي العميس عتبة بن عبدالله المسعودي. تهذيب الكمال، للمزي ١٧ / ٢١٩ ت ٣٨٧٢. والجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٥ / الترجمة ١١٩٧.

(٩٨) العلل، لابن أبي حاتم ٣ / ٢١٣ ح ٢٠٣٣.

التعليق:

رجّح أبو حاتم رواية عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي الذي رواه عن ابن مسعود موقوفًا عليه، على رواية محمد بن عجلان بسبب ما ذكره من أن المسعودي أفهم بحديث عونٍ منه ولعل هذا الفهم جاء من قرابة المسعودي بعون بن عبد الله، وهذا هو سبب اختصاصه بحديثه.

المبحث الثاني: اختصاص الراوي بأهل بلدة معينة

بعدما بيّنت في مبحث اختصاص الراوي بشيخٍ معين وتطبيقاته في علل ابن أبي حاتم، أتناول في هذا المبحث جانب تطبيقات اختصاص الراوي بأهل بلدةٍ معينة في كتاب العلل لابن أبي حاتم.

ومن تطبيقات هذا الاختصاص في علل ابن أبي حاتم:

• التطبيق (١) في حديث رَوَاهُ ابْنُ الُمبارك، عن عبد الرحمن بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْر بن عُبَيد الله، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الخَوْلاني، عَنْ واثِلَة بْنِ الأَسْقَع، عَنْ أَبِي مَرْثَدرضي الله عنه، عَنِ النبيِّ ﷺ قَالَ: " لاَ تُصَلُّوا إِلَى القُبُورِ، وَلاَ تَجْلِسُوا عَلَيْهَا "[٩٩].

قال أبو حاتم: يَرَوْنَ أَنَّ ابنَ الْمُبَارَكِ وَهِمَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ أدخلَ أَبَا إِدْرِيسَ الخَوْلانيَّ بَيْنَ بُسْر بْنِ عُبَيد الله وَبَيْنَ واثِلَة.

---

(٩٩) روايته أخرجها الإمام أحمد في المسند ١٣٥/٤ رقم ١٧٢١٦، ومسلم في صحيحه ح ٩٧٢، والترمذي في جامعه ح ١٠٥٠، وابن خزيمة في صحيحه ح ٧٩٤، وابن حبّان في صحيحه ح ٢٣٢٠، ح ٢٣٢٤.

وَرَوَاهُ عِيسَى بنُ يُونُس[١٠٠]، وصَدَقَةُ بنُ خَالِدٍ[١٠١]، والوليدُ بنُ مُسْلِمٍ[١٠٢]، فَقَالُوا كلُّهم: عَنِ ابْنِ جَابِرٍ، عَنْ بُسْر بْنِ عُبَيد الله؛ قَالَ: سمعتُ واثِلَةَ بنَ الأَسْقَع يُحدِّث عَنْ أَبِي مَرْثَد الغَنَوِي، عن النبيِّ ﷺ.

وقال: بُسْرٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ واثِلَة، وَكَثِيرًا مَا يحدِّث بُسْرٌ عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ؛ فغَلِطَ ابنُ الْمُبَارَكِ، فظنَّ أنَّ هَذَا ممَّا روَى عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ، عَنْ واثِلَة، وَقَدْ سمعَ هَذَا الحديثَ بُسْرٌ مِنْ واثِلَةَ نفسِه؛ **لأنَّ أهلَ الشَّام أعرفُ بحديثِهم**[١٠٣].

وقال أبو حاتم في موضع آخر: **لأنَّ أهلَ الشَّامِ أعرفُ بِحَدِيثِهِمْ**[١٠٤].

وقال: **وأهلُ الشَّام أضبطُ لِحَدِيثِهِمْ مِنَ الغُرباء**[١٠٥].

التعليق:

يلاحظ أن ابن المبارك أدخل أبا إدريس الخولاني بين بُسر بن عبيد الله وبين واثلة، وقد رجّح أبو حاتم رواية عيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي وقد سكن الشام[١٠٦]، ورواية صدقة بن خالد، أبو العباس الدمشقي، عالم الشام[١٠٧]، ورواية

---

(١٠٠) روايته أخرجها أبو داود في سننه ح ٣٢٢٩.

(١٠١) روايته أخرجها ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٢٤٢/١ رقم ٣١٦، والطبراني في المعجم الكبير ١٩٣/١٩ رقم ٤٣٣، وفي مسند الشاميين ٥٨٠، والحاكم في المستدرك ٢٢١/٣.

(١٠٢) روايته أخرجها الإمام أحمد في المسند ١٣٥/٤ رقم ١٧٢١٥، مسلم في صحيحه ح ٩٧٢، وأبو داود في سننه ح ٣٢٢٩، والترمذي في جامعه ح ١٠٥١، والنسائي في سننه ح ٧٦٠.

(١٠٣) العلل، لابن أبي حاتم ١ / ٢٢٦ ح ٢١٣.

(١٠٤) المصدر السابق ٢ / ١٨٧ ح ١٠٢٩.

(١٠٥) العلل لأحمد بن حنبل ٢ / ٢١٠ ح ١٠٩٢.

(١٠٦) تهذيب التهذيب، لابن حجر ٣ / ٣٧١.

(١٠٧) المصدر السابق ٢ / ٢٠٥.

الوليد بن مسلم وهو أبو العباس الدمشقي عالم الشام [(١٠٨)]؛ لأجل أنهم أهل بلد ابن جابر وهو عبد الرحمن بن يزيد بن جابر أبو عتبة الشامي [(١٠٩)].

وفي صنيع أبي حاتم هذا ترجيح بين الروايتين باختصاص الراوي بأهل بلده على من لم ليس منه.

كما رجّح الإمام مسلم رواية الشاميين في هذا الحديث فأخرجه من رواية الوليد بن مسلم الشامي [(١١٠)].

• التطبيق (٢) في حديث رَوَاهُ عِكْرِمَة ابن عمَّار، عَنْ شَدَّادٍ أَبِي عمَّار، عَنْ أَبِي أُمامَة؛ قَالَ: جَاءَ رجلٌ إلى النبيِّ ﷺ فقَالَ: أَقِمْ عَلَيَّ الحَدَّ. فقَالَ: أَتَوَضَّأْتَ حِينَ أَقْبَلْتَ؟، قال: نعم. قال: وَصَلَّيْتَ مَعَنَا؟، قال: نَعَمْ. قَالَ: فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ عَفَا عَنْكَ [(١١١)].

ورَوَاهُ الأَوْزَاعِيُّ، عَنْ شَدَّاد أَبِي عمَّار، عَنْ واثِلَة، عن النبيِّ ﷺ [(١١٢)].

حيث قال أبو حاتم: **الأوزاعيُّ أعلمُ به؛ لأنَّ شَدَّادً دِمَشقيٌّ وَقَعَ إِلَى الْيَمَامَةِ، والأوزاعيُّ مِنْ أَهْلِ بلدِهِ، والأوزاعيُّ أَفْهَمُ بِهِ** [(١١٣)].

---

(١٠٨) المصدر السابق ٤ / ٣٢٥.

(١٠٩) المصدر السابق ٢ / ٥٦٦.

(١١٠) صحيح مسلم ح ٩٧٢.

(١١١) روايته أخرجها مسلم في صحيحه ح ٢٧٦٥.

(١١٢) روى هذا الحديث عنه الوليد بن مسلم واختلف عليه فأخرجه النسائي في السنن الكبرى ٧٢٧١ح عن محمود بن خالد، وابن حبان في صحيحه ١٧٢٧ من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم كلاهما عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: حدثنا الأوزاعي... الحديث. وأخرجه ابن خزيمة في صحيحه ٣١١ من طريق محمد بن عبد الله بن ميمون، والطبراني في المعجم الكبير ٦٧/٢٢ رقم ١٦٣ من طريق سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، كلاهما عن الوليد، عن الأوزاعي، عن شداد بن عبد الله أَبِي عمَّار، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ، به.

(١١٣) العلل، لابن أبي حاتم ١ / ٣٥٥ ح ٤٩٤.

التعليق:

رجّح أبو حاتم رواية الأوزاعي عن شداد أبي عمّار، عن واثلة عن النبي ﷺ، على رواية عكرمة بن عمّار عن شداد أبي عمّار عن أبي أمامة رضي الله عنه.

حيث إن شداد هو أبو عمّار الدمشقي (١١٤)، والأوزاعي هو عبد الرحمن بن عمرو وهو شامي من نفس بلدته(١١٥)، وأما عكرمة في الرواية الأخرى هو أبو عمّار اليمامي، بصري الأصل (١١٦).

وبهذا يتبين أن سبب الترجيح هو اختصاص أهل البلد المعتمدين وهم أعلم بالراوي من غيرهم.

• التطبيق (٣) في حديثٍ رواه الثَّوري، عن عُبَيد الله، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ؛ قَالَ: كتبَ عُمَرُ إِلَى أُمَراءِ الأَجنَاد: ألاَّ يَأْخُذُوا الجِزْيَةَ إلا مِمَّن جَرَتْ عليه المَوَاسي.

قال أبو حاتم: قَالَ أَبِي: ومنهُم مَنْ يَقُولُ: عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسلَمَ، عَنْ عُمَرَ(١١٧).

حيث قال أبو حاتم: **الثَّوْرِيُّ حافظٌ، وأهلُ الْمَدِينَةِ أعلمُ بِحَدِيثِ نَافِعٍ مِنْ أَهْلِ الكُوفة**(١١٨).

---

(١١٤) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر ٢ / ١٥٥.

(١١٥) انظر: المصدر السابق ٢ / ٥٣٧.

(١١٦) انظر: المصدر السابق ٣ / ١٣٢.

(١١٧) الحديث أخرجه عبد الرزاق في المصنف ١٠٠٩٠ و١٠٠٩٦ و١٩٢٦٧ و١٩٢٧٣ من طريق عبد الله بن عمر وأيوب السَّختياني، وسعيد بن منصور في سننه ٢٦٣٢ من طريق حجاج بن أرطاة، وابن أبي شيبة في المصنف ٣٢٦٢٦ و٣٢٦٣٠ من طريق عبيد الله بن عمر، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢١٧/٣ من طريق عمر بن محمد، جميعهم عَنْ نَافِعٍ، عَنْ أَسْلَمَ، عَنْ عمر، به.

(١١٨) العلل، لابن أبي حاتم ٢ / ١٣٦ ح ٩٣٢.

التعليق:

رجّح أبو حاتم رواية أهل المدينة الذين رووه عن نافع عن أسلم عن ابن عمر، على رواية سفيان الثوري – وهو كوفي – مع كونه حافظاً متقناً، ومن أوثق الناس، حيث إن نافع وهو مولى ابن عمر مدني، وأهل المدينة أعلم بشيخهم من غيرهم وإن كان مثل سفيان في إمامته(١١٩)، كما قرّره أبو حاتم فيما مرّ معنا.

وبهذا يتبين أن سبب الترجيح هو اختصاص أهل البلد المعتمدين وهم أعلم بالراوي من غيرهم.

• التطبيق (٤) في حديث رَوَاهُ يحيى بن حمزة، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن ابن مَوْهَب عَنْ قَبِيصَة بْنِ ذُؤَيْب، عَنْ تميمٍ الدَّارِيِّ، عن النبيِّ ﷺ في الرَّجُلِ يُسْلِمُ على يَدَيِ الرجلِ(١٢٠).

قَالَ أَبو حاتم: حدَّثنا أَبُو نُعَيْمٍ، عن عبد العزيز، عَنِ ابْن مَوْهَب؛ قَالَ: سمعتُ تَمِيمًا الدَّارِيَّ، عن النبيِّ ﷺ(١٢١).

حيث قال أبو حاتم: أبو نُعَيْم أحفظُ وأتقَنُ. فسأله ابنه: يحيى بنُ حمزة **أفهَمُ بأهلِ بلده**؟!

---

(١١٩) انظر: تهذيب التهذيب، لابن حجر ٤ / ٢١٠.

(١٢٠) أخرجه البخاري في تاريخه ١٩٨/٥، وأبو داود في سننه ح ٢٩١٨، ويعقوب بن سليمان في المعرفة والتاريخ ٤٣٩/٢، وأبو زرعة الدمشقي في تاريخه٥٧٠/١، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ح ٢٥٤٦، وعبد الله بن أحمد في العلل ح ٢٠٩٢، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ح ٢٨٥٣ و٢٨٥٤ و٢٨٥٥، والطبراني في الكبير ٥٦/٢ رقم ١٢٧٣، والحاكم ٢١٩/٢، والبيهقي في السنن١٠/٢٩٦-٢٩٧.

(١٢١) ورواية أبي نعيم: الفضل بن دكين أخرجها الإمام أحمد في المسند ١٠٣/٤ رقم ١٦٩٥٣، والدارمي ح ٣٠٧٦، وأبو زرعة في تاريخه ٥٦٩/١، ويعقوب بن سفيان في المعرفة ٤٣٩/٢، والطحاوي في مشكل الآثار ح ٢٨٥٢، والبيهقي في سننه١٠/٢٩٦.

قَالَ: أَبُو نُعيم في كُلِّ شيء أحفظ وأتقن(١٢٢).

التعليق:

في هذا الموضع قرر أبو حاتم أن بلدي الرجل يقدم في أهل بلده ولكن بشرط عدم وجود قرينة أقوى من ذلك.

فهذه المسألة ليست على إطلاقها فإذا عارضه حافظ مطلع ذو معرفة من غير بلده فهو مقدّم عليه.

• التطبيق (٥) في حديث رَوَاهُ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ، عَنْ حَرِيز، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ الأَلْهاني، عَنْ أَبِي أُمامة، فِي قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لَكَنُودٌ﴾ [العاديات: ٦]؛ قَالَ: الَّذِي ينزلُ وحدَهُ، ويَضْرِبُ عبدَهُ، وَيَمْنَعُ رِفْدَهُ.

قَالَ أَبو حاتم: كذا رَوَاهُ الْوَلِيدُ، وَرَوَاهُ بَقِيَّة، عَنْ حَرِيز، عَنْ حَمْزَةَ بْنِ هَانِئٍ، عَنْ أَبِي أُمامة.

وقال: وَحَدَّثَنَا أَبُو اليَمان، عَنْ حَرِيز، عَنْ حَمْزَةَ الأَلْهاني(١٢٣).

حيث قال أبو حاتم: **بَقِيَّةُ أعلمُ؛ لأنَّه من بلاد حمزة بن هانئ هذا**، هو حِمْصِيٌّ، وهو شيخٌ لحريز، لم يرو عنه غيرُهُ(١٢٤).

---

(١٢٢) العلل، لابن أبي حاتم ٣ / ٣٦ ح ١٦٤٢.

(١٢٣) ورواية أبي اليمان الحكم بن نافع البَهْراني أخرجها يحيى ابن معين في تاريخه ٥٤٠٧ / رواية الدوري. وفيها: حمزة بن هانئ.

وأخرجه البخاري في الأدب المفرد ح ١٦٠، من طريق عصام بن خالد، وابن جرير الطبري في تفسيره ٥٦٦/٢٤ من طريق أبي المغيرة عبد القدوس بن الحجاج، كلاهما عن حريز، به. وأخرجه يحيى بن معين أيضًا ٥٤٠٨ من طريق علي بن عياش، عَنْ حَرِيزِ بْنِ عُثْمَانَ، عَنْ حُمرة بْنِ هَانِئٍ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ.

(١٢٤) العلل، لابن أبي حاتم ٣ / ٧١ ح ١٧٢٥.

التعليق:

رجّح أبو حاتم رواية بقيّة عن حَريز عن حمزة بن هانئ على رواية الوليد بن مسلم عن حريز عن أبي حمزة الألهاني، حيث إن بقيّة حمصي من بلاد حمزة بن هانئ وهو حمصي، وأهل حمص أعلم به من غيره.

وبهذا يتبين أن سبب الترجيح هو اختصاص أهل البلد المعتمدين وهم أعلم بالراوي من غيرهم، وبهذا أخذ أبو حاتم بقرينة اختصاص الرجل بأهل بلده.

الخاتمة

أهم النتائج:

الحمد لله على إتمام هذا البحث الذي مكثت فيه مع علَمٍ من أعلام نقاد المحدِّثين أبي محمد عبد الرحمن محمد بن أبي حاتم الرازي، في ظل التطبيقات التي أوردها ابن أبي حاتم في كتابه علل الحديث لقرينة من قرائن الترجيح بين الروايات المختلفة وهي قرينة اختصاص الراوي بشيخٍ معين أو بلدة معينةٍ.

وبعد إتمام هذا البحث يمكن أن أستخلص النتائج الآتية:

١ - ظهر من خلال البحث أنَّ القرائن التي يستعملها نقاد الحديث في الترجيح بين الروايات المختلفة متنوعة وأن منها قرينة الاختصاص بالراوي، وأن صور الاختصاص مختلفة منها ما يرجع إلى اختصاص الراوي بشيخ معين وملازمته له، ومنها ما يرجع إلى اختصاص الراوي بأهل بلدة معينة.

٢ - أن القرينة التي تضمنتها هذه الدراسة قد اعتمدها ابن أبي حاتم والعلماء الذين نقل عنهم في الترجيح، وذلك من خلال كتابه العلل.

٣ - أن ما اعتمده ابن أبي حاتم من قرينة الاختصاص قد وافقه غير واحدٍ من النّقاد المعتمدين كأحمد ابن معين ومسلم، وغيرهم.

٤ - أن هذه القرائن يؤخذ بها ما لم يعارضها أقوى منها.

التوصية

وفي ختام هذا البحث فإني أدعو الباحثين إلى الاستفادة من كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي، ففيه مادة خصبة فيما يتعلق بالتعليل وقرائن الترجيح، كما أدعو الباحثين إلى عمل دراسة متتبعة لهذه القرينة في تطبيقات أئمة الحديث ونقاده في كتب العلل المتاحة وغيرها.

فهرس المصادر والمراجع

[١] الآحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم، أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت: ٢٨٧هـ)، تحقيق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، ط ١، الرياض، دار الراية، ١٤١١ ه — ١٩٩١ م.

[٢] ابن أبي حاتم وأثره في علوم الحديث، عبدالمطلب، د. رفعت فوزي، ط ١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٤١٥ هـ.

[٣] اختصار علوم الحديث، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ٢، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان. (د. ت).

[٤] الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى القزويني، الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩ هـ.

[٥] ألفاظ وعبارات الجرح والتعديل بيان الإفراد، والتكرير، والتركيب، ودلالة كلٍ منها على حال الرّاوي والمرويّ. لشيخنا أ د. أحمد معبد عبد الكريم، ط ١، الرياض، أضواء السّلف، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

[٦] البداية والنهاية، ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، (ت: ٧٧٤هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط ١، بيروت، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

[٧] بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، للحافظ ابن القطان الفاسي، دراسة وتحقيق د. الحسين آيت سعيد، ط ١، الرياض، دار طيبة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

[٨] تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز (ت: ٧٤٨هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف، ط ١، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣م.

[٩] التاريخ برواية عثمان الدارمي، ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: د أحمد نور سيف، ط ١، دمشق، دار المأمون، ١٤٠٠هـ.

[١٠] تاريخ دمشق، ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (ت: ٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، (د. ط)، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.

[١١] تذكرة الحفاظ، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، (ت: ٧٤٨هـ)، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

[١٢] التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد بن علي الزين الشريف (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر ، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.

[١٣] التعريفات، علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط ١، بيروت، دار الكتاب العربي، ١٤٠٥هـ.

[١٤] تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، الحافظ أحمد بن علي (٨٥٢ هـ)، تحقيق: أبي معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، ط ١، جمهورية مصر العربية، دار الكوثر، ، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

[١٥] التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ابن نقطة الحنبلي، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، (ت: ٦٢٩هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

[١٦] تهذيب التهذيب، ابن حجر، للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني الشافعي (ت: ٨٥٢ هـ)، باعتناء: إبراهيم الزيبق و عادل مرشد، ط ١، بيرت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

[١٧] تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي، يوسف بن الزكي عبدالرحمن أبو الحجاج، تحقيق: د. بشار عواد معروف، ط ١، بيرت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

[١٨] الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه = صحيح البخاري، البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط ١، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، ١٤٢٢هـ.

[١٩] الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (ت: ٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، الرياض، مكتبة المعارف. (د. ت).

[٢٠] الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار الفكر، بيروت، مصورة عن طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ط ١، بحيدر آباد الدكن، الهند، ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

[٢١] السنن، الدارقطني، للحافظ علي بن عمر (ت ٣٨٥ هـ)، ط ٣، بيروت، عالم الكتب، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

[٢٢] السنن، لابن ماجه، الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني، (ت: ٢٧٣هـ)، حققه وخرّج أحاديثه وعلّق عليه الدكتور بشار عوّاد معروف، ط ١، بيروت، دار الجيل، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

[٢٣] سنن البيهقي الكبرى، أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، (د. ط)، مكة المكرمة، مكتبة دار الباز، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤ م.

[٢٤] السنن الصغرى، النسائي، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي، بيروت – لبنان، دار الكتب العلمية (د. ت).

[٢٥] السنن الكبرى، النسائي، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب (ت ٣٠٣هـ)، أشرف عليه شعيب الأرنؤوط، حققه وخرّج أحاديثه حسن عبد المنعم شلبي، ط ١، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

[٢٦] سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، ط ١، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

[٢٧] سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، ط ١، بيروت، دار البشائر الإسلامية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

[٢٨] سير أعلام النبلاء، الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد (ت:٧٤٨هـ) تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

[٢٩] شرح (التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي)، العراقي، أبو الفضل زين الدين عبدالرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم (ت: ٨٠٦هـ)، تحقيق: عبداللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

[٣٠] شرح علل الترمذي، ابن رجب، زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي (ت: ٧٩٥ هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، ط ١، الرياض، دار العطاء للنشر والتوزيع، ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

[٣١] شعب الإيمان، أبو بكر البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، (ت: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.

[٣٢] صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، ابن بلبان الفارسي، الأمير علاء الدين علي (ت ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

[٣٣] صحيح ابن خزيمة، أبو بكر ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٣٩٠ هـ — ١٩٧٠ م. (د. ط)

[٣٤] الطبقات، النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، (ت: ٣٠٣هـ)، تحقيق: مشهور حسن -عبد الكريم الوريكات، ط ١، الأردن — الزرقاء، مكتبة المنار، ١٤٠٨هـ -١٩٨٧م.

[٣٥] طبقات الحنابلة، أبو الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (ت: ٥٢٦هـ)، تحقيق: محمد حامد الفقي، بيروت - دار المعرفة. (د. ت).

[٣٦] طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، ط ٢، بيروت، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٣هـ.

[٣٧] علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي، حققه وضبط نصه وعلق عليه: صبحي السامرائي، وآخرون، ط ١، بيروت، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

[٣٨] العلل الواردة في الأحاديث النبوية، الدارقطني، الحافظ أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق وتخريج د محفوظ الرحمن زين الله السلفي، ط ١، الرياض، دار طيبة للنشر والتوزيع، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

[٣٩] العلل لابن أبي حاتم، ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي (ت: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط ١، الرياض، مطابع الحميضي، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

[٤٠] العلل ومعرفة الرجال، ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت: ٢٤١هـ)، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، ط٢، الرياض، دار الخاني، ١٤٢٢ هـ - ٢٠١ م.

[٤١] فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي، السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد (ت: ٩٠٢هـ)، تحقيق: علي حسين علي، ط ١، مصر، مكتبة السنة، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

[٤٢] الفروسية، ابن قيّم الجوزيّة، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (ت: ٧٥١هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، ط١، السعودية — حائل، دار الأندلس، ١٤١٤ هـ — ١٩٩٣ م.

[٤٣] قرائن الترجيح وقواعد التصحيح موازنة بين الفقهاء والمحدثين، المحمدي، أ.د.عبدالقادر مصطفى بن عبد الرزاق، (بحث مخطوط)، قسم الحديث كلية أصول الدين - الجامعة الإسلامية - بغداد (د. ت).

[٤٤] قرائن ترجيح التعديل والتجريح، دراسة نظرية تطبيقية، اللحيدان، أ.د.عبدالعزيز بن صالح، ط ١، الرياض، دار التدمرية، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩م.

[٤٥] القرائن وأثرها على الترجيح عند ابن أبي حاتم من خلال كتابه العلل، محروس، أمين علي محمد، رسالة ماجستير، اليمن، قسم الدراسات الإسلامية، جامعة إب، ٢٠١٠ م.

[٤٦] قرائن العلل وقرائن الترجيح، الزّرقي، عادل بن عبد الشكور، ط١، الرياض، دار المحدّث للنشر والتوزيع، ١٤٢٥ هـ.

[٤٧] الكامل في ضعفاء الرجال، ابن عدي، لأبي أحمد عبدالله الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق وضبط ومراجعه لجنة من المختصين بإشراف الناشر، ط ١، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

[٤٨] مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، اليافعي، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان، (ت: ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، ط ١، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

[٤٩] مسائل حرب، الكرماني، أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (ت: ٢٨٠هـ)، إعداد: فايز بن أحمد بن حامد حابس، إشراف: فضيلة الشيخ الدكتور حسين بن خلف الجبوري، (د. ط)، مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ١٤٢٢ هـ.

[٥٠] المستدرك على الصحيحين، الحاكم، للإمام الحافظ أبي عبدالله النيسابوري، وبذيله التلخيص للحافظ الذهبي، بيروت، دار الكتاب العربي، (د. ت).

[٥١] المسند، أبي داود الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (ت: ٢٠٤هـ)، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط ١، مصر، دار هجر، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

[٥٢] المسند، الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط و سعيد اللحام وعادل مرشد وأحمد برهوم، بيروت، ط ٢، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

[٥٣] مسند الدارمي، المعروف بـ (سنن الدارمي)، الدارمي، لأبي محمد عبد الله بن عبدالرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد، التميمي السمرقندي (ت: ٢٥٥هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، ط ١، المملكة العربية السعودية، دار المغني للنشر والتوزيع، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م.

[٥٤] المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم، الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، وقف على طبعه وتحقيق نصوصه، وتصحيحه وترقيمه، وعدّ كتبه وأبوابه وأحاديثه، وعلق عليه ملخص شرح الإمام النووي، مع زيادات أئمة اللغة محمد فؤاد عبدالباقي، (د. ط)، بيروت – لبنان، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، توزيع دار الكتب العليمة (د. ت).

[٥٥] المصنف، الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني (ت: ٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط ٢، بيروت، المكتب الإسلامي، ١٤٠٣ ه.

[٥٦] المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت: ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط ١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٠٩ هـ.

[٥٧] المعجم الكبير، الطبراني، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد (ت ٣٦٠ هـ)، حققه وخرّج أحاديثه حمدي عبدالمجيد السلفي، ط ٢، (د. ن) ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

[٥٨] معرفة أصحاب الأعمش، أ د. محمد بن تركي التركي، المملكة العربية السعودية، الرياض، دار العاصمة، ط ١، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
[٥٩] منتخب من مسند عبد بن حميد، الكَسّي ويقال له: الكَشّي بالفتح والإعجام، أبي محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر (ت: ٢٤٩هـ)، تحقيق: صبحي البدري السامرائي ، محمود محمد خليل الصعيدي، ط ١، القاهرة، مكتبة السنة، ١٤٠٨هـ — ١٩٨٨م.

The Presumption of Specialization to Mohadetheen And Its Applications in Ibn Abe Hatim's Elal

Ahmad Abdullah AlMekhyal Ph.D
Interpretation and Narration Department, College of Islamic Studies
Kuwait University

Abstract. This research identifies a presumption of the important presumptions in narration causes science in choosing between the different narrations on the frequent Mshayikh of narration and it is a presumption of the specialty of the narrator in his narration of his Shiekh, his house members, his neighbors, or others. Since caring about this presumption and knowing the biography of the Huffath and the rank of their Mshayikh give the person an ability to know the reason of the Hadeeth and choose in conflicts.

Moreover, this research helps identify the Imam Hafith which is Imam Abo Hatim AlRazi, and knowing the applications of the critics that he narrated from to this presumption in his book Elal AlHadeeth. In addition to that, this presumption was authenticated and used by Ebn Abi Hatim and the scholars that he narrated from. And it was shown through the research that this presumption can not be used always but whenever it is the strongest to choose.

When pointing to this presumption of specialization in narrating from a sheikh or his neighbors it is important to choose between different narrations, especially since I could not collect its scattered information in Elal book and how the Imams had a role in choosing some narrations over others.
Keywords: Presumption, specialty, speakers, hadith causes, preference